S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/464
24 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦)، أتشرف بأن أرفق طي هذا تقريرا يتضمن ما قامت به حكومة السودان من جهود وما اتخذته من تدابير وما أبدته من تعاون في تنفيذ هذا القرار.

إن حكومة السودان، إذ ترفق هذا التقرير، تود التذكير بالجهود المستمرة للسودان في الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٠٤٥ (١٩٩٦)، وببيانات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وحل المنازعات بشكل متسق، تعبيرا عن التزامها التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد أود أن أكرر إدانة السودان بأشد العبارات للارهاب في جميع أشكاله ومظاهره وتمسك السودان التام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأرجو العمل على تعميم هذه الرسالة وضمائمها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) علي م. أ. ياسين
الممثل الدائم

250696 250696 96-15734

المرفـق

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير بجهود وتعاون السودان حول
قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤

يوجز هذا التقرير المستجدات المتصلة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري والخطوات والمبادرات التي قام بها السودان نحو ما تضمنته بنود قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤.

أولا: حول البحث عن المتهمين الثلاثة

١ - بشأن المتهم الأول مصطفى حمزة:

(أ) قبيل إجازة قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ نشرت صحيفة الحياة اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢١ مقابلة أجراها مراسلها أحمد موفق زيدان مع المتهم الأول مصطفى حمزة في مقر إقامته في ولاية كونر في أفغانستان وفيها أشار لبراءة السودان من التهم الموجهة إليه. في ذات الصدد عرضت شبكة MBC اللندنية بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣ مقابلة تلفزيونية مصورة مع المتهم مصطفى حمزة من مقر إقامته في أفغانستان أشار فيها ضمن أمور عدة إلى أن لا علاقة للسودان بالاتهامات التي نسبت إليه.

(ب) صرح سفير أفغانستان بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣ في خبر أوردته جريدة الحياة أن المتهم الأول مصطفى حمزة موجود بالأراضي الأفغانية في منطقة لا تسيطر عليها حكومته.

(ج) بعث السيد وزير خارجية أفغانستان برسالة لرصيفه وزير الخارجية السوداني بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣ يبلغه فيها بأن المتهم الأول في محاولة اغتيال الرئيس المصري وهو المدعو مصطفى حمزة غير موجود في الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة وأن بعض المعلومات أشارت إلى أنه شوهد في المناطق التي يسيطر عليها طالبان.

(د) نشرت مجلة الوسط لمراسلها بالقاهرة أيمن كمال في عددها بتاريخ ١٩٩٦/٥/٦ أن مصر طلبت من الحكومة الباكستانية مساعدتها في القبض على مصطفى حمزة من خلال ممارسة ضغوطها على حركة طالبان وأن هذا الطلب تقدم به مدير إدارة آسيا بوزارة الخارجية المصرية للسفير الباكستاني

بالقاهرة. أشارت المجلة إلى أن مصر تولي أهمية خاصة لعون باكستان في هذا الطلب وأن السفير الباكستاني أكد استعداد بلاده لتقديم كل عون ممكن في هذا الصدد.

٢ - بشأن المتهم الثاني محمد سراج:

إزاء الصعوبات التي واجهتها حكومة السودان في البحث عن المتهمين لقلة المعلومات المتاحة لها، طلبت السلطات السودانية المختصة من الانتربول مجددا المساعدة في الجهود المبذولة لضبط المتهمين.

مما ذكر أعلاه يتضح الآتي:

(أ) إن التحريات الواسعة التي قامت بها السلطات المختصة بالسودان لم تسفر عن أي أثر أو دليل على وجود المشتبه فيهم بالسودان.

(ب) إن تصريحات المتهم الأول مصطفى حمزة قد أشارت إلى أن المتهم الثاني موجود في دولة أخرى غير السودان وهو ما يعزز نتائج البحث التي توصلت إليها السلطات المختصة السودانية.

٣ - بشأن المتهم الثالث ياسيم:

(أ) إن المتهم الثالث مجهول الهوية لأن بيانات الاسم والأوصاف التي قدمتها السلطات الأثيوبية ضعيفة وغير مكتملة نصها كما يلي من الطلب الأثيوبي لحكومة السودان. كما لم ترفق أثيوبيا مع الطلب صورة لهذا المتهم:

اقتباس

"عزت/ياسيم

الاسم الحقيقي:	_____
الجنسية:	مصري
ارتفاع القامة:	٥ قدم ٧ بوصة
لون البشرة:	أسمر
لون الشعر:	أسود قصير - حليق الذقن والشارب
العمر:	تقريبا ٣٤ سنة
الجسم:	ضعيف البنية
العلامات المميزة:	لا علامات ظاهرة ويلبس ساعة كاسيو معدنية بيده اليسرى ولا يلبس نظارات
الحالة الاجتماعية:	متزوج

انتهى الاقتباس".

(ب) لم تنجح اثيوبيا حتى الآن في تقديم أي معلومات إضافية حوله.

(ج) نفى المتهم الأول في أقواله المشار إليها لوجود متهم ثالث أصلا.

٤ - لقد أثبت السودان حرصه واستعداده على التعاون مع كافة الأطراف المعنية في سبيل البحث والقبض على المتهمين وأكد ذلك من خلال اتصالاته بمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وتكرارا مع الانتربول.

٥ - إن ما يؤكد الصعوبات التي تكتنف هذه القضية ما تواتر إلينا من معلومات بتأجيل المحاكمة السرية في أديس أبابا للمتهمين الثلاثة على نحو ما أشارت إليه الصحافة الأثيوبية من أن المحكمة قد طلبت من المدعي العام بعد سماعها لأقوال الشهود بتقديم أدلة إضافية لتأييد ودعم الاتهام وذلك وفقا لما أوردته دورية PRESS DIGGEST في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣ في الصفحة - ٨ - نقلا عن صحيفة ADDIS ZEMIN.

٦ - وحكومة السودان إذ تورد المستجدات والجهود المشار إليها أعلاه تود أن تؤكد على احترامها والتزامها التام بكل المواثيق الدولية والإقليمية وتجدد استعدادها للتعاون مع كافة الأطراف لإلقاء القبض على المتهمين وتقديمهم للعدالة.

ثانيا - حول دعاوى مساندة السودان للإرهاب:

تؤكد حكومة السودان إدانتها ونبذها لكافة أشكال الإرهاب كما تؤكد التزامها بكل المواثيق والاتفاقيات التي تهدف لمكافحته والقضاء على كل صوره. ويرصد هذا التقرير الخطوات التي اتخذها السودان لتصفية وجود بعض رعايا الدول الأجنبية درءا لأي اتهامات أو شكوك.

وتود حكومة السودان أن تؤكد بداية أن مضابطها الجنائية والسياسية لم ولا تسجل أي تهمة أو بينة من أي طرف أو دولة ضد الأشخاص موضوع هذا التقرير حتى الآن وأن وجودهم بالسودان كان لاعتبارات إنسانية بحتة لا تتخلف عن مراعاتها أي دولة.

بعد إعادة العمل بنظام تأشيرة الدخول، تم حصر ومراجعة حالات جميع الأجانب الذين تخلوا بالسودان في ظل الوضع السابق الذي كان لا يتضمن ترتيبات أو إجراءات معينة للدخول أو الإقامة، وقد اتخذت إجراءات المغادرة للأراضي السودانية لمجموعات منهم على النحو التالي:

١ - المصريون:

غادر الأراضي السودانية سبعة وثلاثون شخصا من المصريين ولم يتبق من المصريين الذين كانوا بالسودان سوى الأشخاص ذوي الصفة الرسمية ممن يعملون في السفارة المصرية أو مكاتب الري المصري بالسودان.

ولقد تم تسليم قائمة بأسماء الأشخاص الذين غادروا السودان للسطات المصرية وأكد السودان استعداده للتعاون مع الحكومة المصرية في التحقق من الأشخاص الذين بقوا في السودان.

٢ - العرب الأفغان:

تم حصر الفئة المعروفة باسم العرب الأفغان وغادروا جميعا بالفعل الأراضي السودانية.

٣ - أسامة بن لادن:

غادر السودان أيضا المستثمر العربي أسامة بن لادن بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٩ وقد تم إخطار الأمم المتحدة بذلك الإجراء وتم تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن بالرقم (S/1996/402) بتاريخ ١٩٩٦/٥/٣١.

٤ - الفلسطينيون:

تجري مراجعة أوضاع وحالات الرعايا الفلسطينيين الذين تمت الإشارة إليهم في اجتماعات المجلس بالتنسيق مع السفارة الفلسطينية بالخرطوم وقد غادرت مجموعات منهم السودان.

إن حكومة السودان وهي تورد في هذا التقرير ما اتخذته من خطوات لإزالة أي شبهات حول موقفها من الإرهاب تؤكد مجددا على استمرار سياساتها بالتدقيق الشديد عند إصدار تأشيرات الدخول لأراضي السودان أو العبور أو الإقامة فيها لأي شخص مشبوه كما تؤكد أيضا على استعدادها للتعاون مع أي دولة لديها معلومات عن وجود أي أشخاص في السودان يهددون أمنها وسلامتها.

ثالثا - حول علاقات السودان بدول الجوار:

يؤكد السودان انطلاقا من أسس ومبادئ حضارته وثقافته الراسخة حرصه التام على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وسعيه الدؤوب لإعمار علاقاته الثنائية وتعاونه الإقليمي وبصفة خاصة مع دول الجوار التي يتوسطها السودان الذي ظل عبر التاريخ معبرا للتواصل ومثالا للتعايش الأفريقي العربي. ورغم ما اعترى علاقات السودان مع بعض جيرانه من تطورات سالبة، إلا أن السودان يعتز ويفخر بعلاقاته المميزة مع دول الجوار الأخرى ويسعى لتنميتها وتطويرها نحو آفاق أرحب من التعاون والتكامل الثنائي والإقليمي.

(أ) فقد شهدت علاقة السودان بكينيا تطورا مطردا حيث يتم التنسيق والتعاون التام لرعاية مصالح البلدين السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإشراف لجنة وزارية من البلدين إلى جانب رعاية كينيا للاجئين السودانيين وانطلاق جزء من عملية شريان الحياة من كينيا لتقديم الإغاثة للمتضررين من الحرب بجنوب السودان، هذا فضلا عن رئاسة كينيا لجهود الإيقاد للسعي نحو حل سلمي لمشكلة جنوب السودان الأمر الذي يقدم مثالا على رغبة السودان وترحيبه بالتعاون الإقليمي للتصدي لمعالجة قضية تهم المنطقة وإن كانت قضية داخلية.

(ب) وظل السودان على علاقات حميمة مع اريتريا منذ استقلالها حتى عام ١٩٩٣، حيث نمت علاقاته مع اريتريا الدولة الوليدة على صداقة وتعاون، ومد السودان يد العون للشعب الاريتري الذي احتضن السودان أكبر أعداد للاجئين فيه من اريتريا، وأسهم في الاستفتاء وبناء المؤسسات السياسية فيها. وعند إعلان الاستقلال كان السودان أول دولة بادرت بالاعتراف بدولة اريتريا المستقلة وكان الرئيس السوداني أول رئيس دولة يزورها. وتشكلت لجنة وزارية من البلدين ساهم من خلالها السودان في تقديم العون الفني والمادي لاريتريا دون من، وقام السودان بمنع أي نشاط عسكري أو سياسي يستهدف الحكومة الاريترية في أوساط اللاجئين بالسودان.

وبالرغم من إبداء السودان حسن النوايا تجاه اريتريا الا أن الأخيرة ظلت وباستمرار تردد الاتهامات غير المؤسسة ضد السودان إذ:

- بادرت اريتريا بقطع العلاقات الدبلوماسية ثم قامت من بعد بتسليم مقر السفارة السودانية لعناصر المعارضة مما يعد انتهاكا للعرف الدبلوماسي.

- رعت مؤتمرا للمعارضة السودانية وحركة التمرد وتبنت مقررات المؤتمر الداعية لإسقاط النظام في السودان بالوسائل العسكرية وصرح بذلك رئيس دولة اريتريا مبديا استعداده لدعم كل من يحمل السلاح لإسقاط النظام في السودان.

- فتحت معسكرات التدريب العسكري لذات الغرض وقد زار مراسل من هيئة الإذاعة البريطانية تلك المعسكرات (وثيقة مجلس الأمن رقم S/1996/358 بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢١).

(ج) وتتميز علاقات السودان بتشاد بالاستقرار والنمو المطرد القائم على التفاهم المستمر والتعاون المتواصل عبر لجنة وزارية بين البلدين ترعى كافة أوجه العلاقة بين البلدين. فإلى جانب التطور الملموس الذي شهدته الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عمل البلدان مؤخرا على إعادة تخطيط وضع علامات الحدود بينهما وهو أمر ظل معلقا منذ أيام الاستعمار كما شارك السودان ضمن وفود المراقبة التي شهدت الانتخابات التشادية الأخيرة وعمل على تمكين التشاديين المقيمين بالسودان من المشاركة في الانتخابات. وانعقدت مؤخرا قمة رئاسية ثلاثية ضمت افريقيا الوسطى إلى جانب البلدين وهو مثال آخر

على توجه السودان نحو التعاون الإقليمي النافع لبلاد وشعوب المنطقة (وثيقة مجلس الأمن رقم S/1996/294 بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٧).

(د) وعلاقات السودان بأفريقيا الوسطى شاهد آخر على علاقات حسن الجوار حيث تقوم اللجان الوزارية بين البلدين بجهود متصلة في تعاون وتنسيق تام لتنمية وتطوير التعاون الثنائي والإقليمي حيث استضافت افريقيا الوسطى القمة الثلاثة بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى في يناير ١٩٩٦ ويسعى البلدان حاليا لتنفيذ العودة الطوعية للاجئين من البلدين بإشراف الأمم المتحدة.

(هـ) وعن العلاقات السودانية اليوغندية فقد بقي السودان حريصا على علاقاته مع يوغندا التزاما بمبادئ حسن الجوار. وقد زار الرئيس السوداني يوغندا في عام ١٩٩٠ لاقناع الرئيس اليوغندي بالكف عن دعم حركة التمرد التي عملت دائما على تأزيم العلاقات بين البلدين وقد أثمرت تلك الزيارة والجهود التي أعقبتها بتوقيع اتفاقية أمنية في أبريل ١٩٩٠ نصت على عدم إيواء أو دعم الحركات المعارضة والسعي لإقامة علاقة حسنة ونشر نقاط مراقبة عسكرية على الحدود بين الدولتين إلا أن يوغندا طلبت سحب النقاط في ١٩٩٤/٤/١٠ مما يدل على نية مبيتة للاستمرار في دعم حركة التمرد والعدوان. ثم بادرت يوغندا بالإساءة للعلاقات بين البلدين باعتداءاتها على أعضاء البعثة الدبلوماسية السودانية ثم قطعها للعلاقات في ١٩٩٥/٥/٢٣.

وبالرغم من كل ذلك لم يغلق السودان الباب أمام كل من تقدم بوساطة رغبة منه في حل الخلافات بين البلدين حيث رحب السودان بوساطة الرئيس النمسوي ثم الرئيس الليبي التي انتهت بتوقيع ميثاق طرابلس في ١٩٩٥/٤/٥ وقد أجهضت يوغندا إعلان طرابلس بإعلانها القائم بأعمال السودان لديها شخصا غير مرغوب فيه في ١٩٩٥/٤/١٠ أي بعد خمسة أيام فقط من توقيع الإعلان.

رحب السودان بالمبادرة التي قام به الرئيس الملاوي في ١٩٩٥/٦/٧ التي أسفرت عن اتفاق لتطبيع العلاقات وتكوين فرق لرعاية ذلك برئاسة ملاوي وعضوية كل من السودان ويوغندا وتغيبت يوغندا عن اجتماعات هذه اللجنة مرارا لنيتها المسبقة في العدوان على السودان الأمر الذي أفصح عنه الرئيس اليوغندي أمام برلمانه.

ومن بعد ذلك قامت القوات اليوغندية في ١٩٩٥/١٠/٢٥ بالتوغل إلى داخل الأراضي السودانية حتى مدينتي فرجوك ومقوى لمساعدة قوات التمرد.

ورغم كل ذلك لزم السودان ضبط النفس والصبر على الممارسات اليوغندية. واستمر في جهوده لإيجاد حل سلمي دائم للنزاع. ومن هذا المنطلق رحب السودان بمهمة وكيل خارجية ملاوي لإحياء جهود وساطة بلاده إلا أن يوغندا كدأبها تخلفت عن الحضور للاجتماع المقرر في فبراير ١٩٩٦ مما يدل على

عدم اكتراثها لجهود الوساطة لإصلاح العلاقات بين البلدين ونيتها في الاستمرار في العدوان الذي تجلى في قصفها مؤخرا لمدينة كايا الحدودية.

(و) كما أن علاقات السودان المتطورة مع زائير وتفاهم وتعاون المسؤولين في البلدين وسعيهم الدائم نحو مزيد من رعاية وتبادل المصالح المشتركة الثنائية والإقليمية يمثل نموذجا آخر لالتزام السودان وحرصه على علاقاته مع جيرانه، فقد ارتقت اللجنة الوزارية بين البلدين بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي وحققت العودة الطوعية للاجئين.

(ز) وبين السودان وأثيوبيا علاقات حسن جوار عمرت لسنوات عدة نشطت فيها اللجان الوزارية المشتركة وعم الاستقرار حدود البلدين وتبودلت الزيارات بين رئيسي ووفود البلدين وتم التنسيق والتعاون الإقليمي متمثلا في مجموعة الإيقاد. وبرغم سوء الفهم الطارئ إثر محاولة اغتيال الرئيس المصري فإن السودان يسلك سياسة ضبط النفس لعلاجه وسيظل على نواياه الحسنة تجاه أثيوبيا منطلقا لكل ما من شأنه المحافظة على ما تميزت به علاقات البلدين والشعبين. ونذكر في هذا الصدد حرص السودان على ابتعاث رئيس هيئة أركان القوات المسلحة للمشاركة بصفة المراقب في اجتماع رؤساء أركان آلية فض المنازعات في أفريقيا وفي إطار ذلك الاجتماع بادر رئيس هيئة الأركان السوداني بالاجتماع برصيفه رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأثيوبية وأكد المسؤول السوداني خلال اللقاء حرص السودان على استقرار الأوضاع بين البلدين ودفع التعاون الأمني المشترك بينهما.

(ح) وفي إطار سياسات السودان الإيجابية والتزامه العملي بسياسات حسن الجوار وتدعيم التعاون الإقليمي مع جيرانه شارك السودان في اجتماعات المجلس الوزاري للايقاد بجيبوتي في أبريل ١٩٩٦، وهو الاجتماع الذي أخذ المجلس فيه علما بميثاق السلام في السودان، كما شارك السودان في اجتماعات خبراء الايقاد بأديس أبابا خلال ١٠-١٥ يونيو ١٩٩٦ التي صاغت برامج ومشروعات تعاون إقليمي في مجال حل النزاعات والأمن الغذائي والبنيات الأساسية وتم اختيار السودان رئيسا للجنة الأمن الغذائي كما نادت الاجتماعات بالضرورة القصوى لتنشط مبادرة ايقاد للسلام في السودان وبحل النزاعات بين دول المنطقة عن طريق الحوار ومعلوم أن تلك الاجتماعات قد اختتمت بلقاء مع المانحين وممثلي الأسرة الدولية والذين أشادوا بالتوجه الجديد للايقاد نحو حل مشاكل المنطقة وتحقيق التنمية لشعوبها.

(ط) وعلى ذات التوجه تقوم علاقات متطورة بين السودان وليبيا وترعاها أجهزة التكامل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقود ليبيا سعيا لتطوير التكامل الثنائي إلى إقليمي مع مصر ويجد ذلك ترحيبا من السودان.

(ي) أما مصر فهي الجارة التي تربطنا بها أواصر الحضارة والتاريخ ووشائج الأخوة وظلت علاقات السودان بها متميزة وقوية لا تؤثر فيها العارضات الظرفية ويحرص السودان على إزالة أي سوء

فهم يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس المصري والتي أدانها السودان في حينها. لقد بادر السودان بمد الجسور مع الشقيقة مصر من خلال لقاءات السيد وزير الخارجية برصيفه المصري مرتين على هامش الاحتفال بتوقيع اتفاقية خلو القارة الافريقية من السلاح النووي، وقد أكد الطرفان خلال اللقاء أن الأمن القومي للبلدين مكمل لأمن بعضهما البعض كما أكدا على خيارات حسن الجوار وعدم الاعتداء وحل المشاكل بالوسائل السلمية.

(ك) إن السودان يؤكد حرصه على إعمار ما لحق بعلاقاته ببعض دول الجوار وينتظر أن تبادله ذات الحرص والجدية حتى ينعم الجميع بالاستقرار وثمرات التعاون المشترك.

خاتمة:

ومما تقدم يأمل السودان في أن يكون قد أبان من الحيثيات والشواهد والأدلة ما يعين مجلس الأمن على إعادة النظر في قراريه تحقيقا لقيم العدالة كما تؤكد حكومة السودان استعدادها للتعاون التعام مع مجلس الأمن والأمم المتحدة في كل أمر يهم المجتمع الدولي.

- - - - -